

تظايرت نصوص الكفا والسنة على وجوب الصدقة وتحرير الكفاية الجملة و
انقضاء الاجماع على ذلك انما استثنى فيما يباح فيه الكذب لفزورة ذلك المذكور
في كتب الفقهاء وغيره في الجدل كبر الجرم وهو الامر الذي منشأ العقلاء الاخذ فيه
والاجتهاد في تحصيل الانتاج مما يحرم من حرفة المرء اجتهاد بمعنى المادة دائرة
على الصلاة والجزء والجزء بفتح الهاء وسكون الزاي وهو ضد الحد والمهر والعب
وترويح النفس وقد ينقل كل واحد من الضدين للجان الآخر لموجب المطلوب
بما ان يكون المرء قادرا في حال جبهه به في حريته اني المذبح ولا اقل
الاصح والمذبح حينئذ في قبيل الجدل الانتاج ينتج والانتاج المذبح واليه هو
سرها قال بعض العلماء ان كان القصد باللبس لينة النفس مشغلا به يهون لزمها
وتجوز القبح وسحق الذهن الكامل لم يرم وقال النووي والمذبح المشغول به هو
الذي فيه اذ لم يداوم عليه فانه يورث الضيق ونسوة القلب ويشغل
ذكر الله تعالى والكفر من هاتين العيون ويؤثر في الاوقات الى الابد ويورث
الافتقار ويسقط التوراة وما ما سلمت هذه الامور فهو المباح الذي كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يفعل فانه صلى الله عليه وسلم انما كان يفعل في نادر
الاحوال الصلوة كطيب نفس المذبح وتواضعت قال وهذا لا يقع في قطع
ببل هو سنة مستحبة اذا كان بهذه الصفة تكميل قال الشيخ زروق رتبة اجتهاد
الاصول ثلثة عشر اسمها في السر والعلانية والادارة الرضا والغضب و
القصد في الفنا والعنف والفروع ثلثة حفظ الحجة وكفوف الخدعة وتصفية
اللحمية وتحققها ثلثة افراد العكس لله في جميع الاوقات واتهام النفس في
جميع الحالات واتباع العلم في الحركات والسكنات وتبنيها بثلاث حسن الظن
في معاملته الخلق والرفق في التنازل والتأني في التوجه وقال ايضا الصلوة للغير
ثلثة التواضع وحسن الخلق والتصحية فان تواضع يتبعه ثلثة الانصاف
من تفكير وترك الانصاف لها وحرمه المؤمنين وحسن الخلق يتبعه

هاتين

ثلاث

ثلاث الادارة الرضا والغضب والقصد في الفنا والعنف وحسنه الله في السر والعلانية
والتصحية تنبها ثلاث انما الصلوة والتم الصلوة واتباع الحق في كل حال اللهم ان
تأكد الاعتراف النفس التي تشاها المحمود والانتاج ثلثا خلاصتها الاقرار في تحقيق
لاكتساب وتعيين المكتسب دون ما جمع ذنب وهو ما يرتب على اللوم في الفضة امر
انما في افعال العبد الفاضلة والمبالغة فيما بين وبينك كما انما في الصلوة
والصيام وغيرهما من الافعال المأمورة بالانطلاق بها والتخلي عنها في غير
الافعال الممنوعة عنها ودون ما فيما بين وبين حلك كما يريد من انفسهم واعمالهم
واموالهم كما يقتل بالحرص والغيبية والتفدي وما يباح بذكر من حقه فيهم التي
يتعلق بها الامور الحرام كما تنفقت فيمن تحت نفقة والتصحية والانتاج حرم الملكة
والسجادة بحسنه وغير ذلك والعبد لا ينكح عن الزنوب هذه ولا سبيل له
لا تنزله نفسه وتبرئتها منها ولا يستطيع القيام بحقوق الربوبية ولو ارم
العبودية ولو عمل ما عمل وما قدره الله حرمه وان نقول كل عدل لا يورثها
قال الا ارجع الى مولاه والتسليم في غفارتها وتجلها فلها ما قال اللهم ما كان لك
لا تعلق له باحد من خلقك منها انما تكلف الذنوب واعرفه بفضلك اسرنا وعنه
واجعل بيني وبينه سراجا يهتدي به بين سرته وحقوق الرجا في ذلك فضل الله
سما وسبقت رحمة غضبه وان يدان غير الشرك المفقود على مقتضى الشريعة
وخصوصا في الدعوان الثانی المذكور في الحديث النبوي الا اني على قائل افضل
الصلوة والسلام وما كان منها انما تكلف الذنوب كالحق اني لها بهم تعلق فيحصل
ابادة عني وارضى فيه خصما في لان حقوقهم لا تتركها وانما عني بقطع الهوة
لان رباعي قال انما انظر الى النبي صلى الله عليه وسلم في حقه تاديه حقوقهم
فلا احتاج اليها او غيرها به والباقي سبب الكفا والاسع المعرفه فتح مفضلتك
ما بين وبينك وما بين وبينهم خلاصتها واقفا على مقتضى المعرفه في ذلك انما
على ثلاث حقوقهم لا تترك وقد اخرج الامام احمد والحاكم عن عائشة رضي الله